مجلة الدراسات الإيرانية
Journal for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة الخامسة – العدد الثالث عشر – أبريل 2021

تصدر عن

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

السياسة السُّكّانية الإيرانيّة
بين التحدِّيات التنموية والاعتبارات الجيوسياسيّة

د. محمد حسن القاضي
باحث في الشؤون الإيرانيّة

ملخـص

على مدى الأربعين عامًا الماضية شهدت السياسة السكانية الإيرانية تحوّلات جذريَّة متناقضة. ففي أعقاب سقوط نظام الشاه عام 1979م، وفي سياق الحرب مع العراق، ألغت الحكومة الثورية برنامج تنظيم النَّسل الذي أنشأه النظام السابق، وتبنَّت سياسةً مُغايرة هدفت إلى زيادة معدَّل نمو السكان بدعوى احتياج إيران إلى ملايين من الجنود لدعم الدفاع عن الجمهورية الناشئة. ومع انتهاء الحرب، وتحت وطأة الضغوط الاقتصاديّة والتنمويّة، تبنَّت إيران برنامجًا شاملًا لتنظيم النَّسل وضبط معدَّلات الخصوبة ترتَّب عليه تراجع معدّل نمو السكان بشكل لافت. وخلال السنوات العشر الأخيرة تحوَّلت السياسة السكانية الإيرانية مرةً أخرى نَحو تبنّي برامج لزيادة معدَّل نمو السكان، وذلك في ظل تنامي مخاوف قادة النظام الإيراني من تراجع حجم السكان واتجاه هيكل الهرم السكاني نحو الشيخوخة، ممَّا قد يؤثّر سلبًا على دور إيران ونفوذها في المنطقة في المستقبل. هذه التحولات تؤكد على أنّ المسألة السكانية في إيران تتجاوز سياق الأبعاد الاجتماعية والديموغرافية البحتة، وترتبط باعتبارات جيوسياسية متعلقة بأهداف النظام الإيراني ومصالحه على المستويَيْن الداخلي والخارجي. وهو ما تتناوله هذه الدراسة التي تتمحور حول تساؤل بحثي رئيس هو: ما الذي تنطوي عليه السياسة السكانية الإيرانية من تأثيرات على المستويَيْن الداخلي والخارجي في ظل المعضلات التنموية التي تواجه إيران، وفي ضوء توجّهات نظامها السياسي الحاكم، وفي ضوء الاعتبارات الجيوسياسية؟

الكلمات المفتاحية: *إيران – السياسة السكانية الإيرانية – الوضع السكاني في إيران -السكان والضغوط التنموية في إيران -التحولات الديمغرافية في إيران -التأثيرات الجيوسياسية للسياسة السكانية الإيرانية.*

مقدمة

في موازين قُوى الدول ومقوِّماتها الوطنية، يمثِّل السُكّان عنصرًا مهمًّا ومؤثِّرًا، إذ تتحدَّد الإمكانيات التنموية لأيّ دولة، بناءً على مدى التناسُب بين حجم سُكّانها والموارد الاقتصاديّة المُتاحة، كما تتحدَّد قُدراتها العسكريّة، ولا سيّما حجم قوّاتها المسلَّحة، وفقًا لعدد سُكّانها، وطبيعة هيكلهم العُمري. وفي هذا الإطار، ينطوي حجم السُكّان على مزيج من الفُرص والتحدِّيات لأيّ دولة، على ضوء تصوُّراتها لأهدافها ومصالحها وطموحاتها، إذ يتيح لها من الإمكانيات بقدر ما يخلقُ لها من معضلات. في حالة إيران التي تفوق أهدافها وطموحاتها السياسيّة مستوى قُدراتها الفعلية، وتتخطّى حدودها الجغرافية، والتي تسعى جاهدةً إلى توسيع حضورها ونفوذها الإقليميّيْن، لا بُدّ أن يشكِّل العامل السُكّاني رقمًا حاسمًا في معادلة قُدراتها ومقوِّماتها القومية، وإمكانيات تأثيرها الجيوسياسي في نطاقها الإقليمي. لهذا كانت السياسة السُكّانية الإيرانيّة دومًا عُرضةً لتغييرات لافتة، وفقًا لمُحدِّدات هذه المعادلة، حيث شهدت هذه السياسة تحوُّلات جذرية متناقضة، على مدى الأربعين عامًا الماضية. ففي أعقاب سقوط نظام الشاه عام 1979م، وفي سياق الحرب مع العراق، ألغت الحكومة الثورية برنامج تنظيم النّسل الذي أنشأه النظام السابق، وتبنَّت سياسةً مغايرة هدفت إلى زيادة معدَّل نمو السُكّان، بدعوى احتياج إيران إلى ملايين من الجنود لدعم الدفاع عن الجمهورية الناشئة. ومع انتهاء الحرب، وتحت وطأة الضغوط الاقتصاديّة والتنموية، تبنَّت إيران برنامجًا شاملًا لتنظيم النّسل ترتَّب عليه تراجُع معدَّل نمو السُكّان بشكلٍ لافت. وخلال السنوات العشر الأخيرة، تحوَّلت السياسة السكانية الإيرانيّة مرَّةً أُخرى نحو تبنِّي برامج لزيادة معدَّل نمو السكان، وذلك في ظلّ تنامي مخاوف قادة النظام الحاكم من اتّجاه هيكل الهرم السُكّاني نحو الشيخوخة، واحتماليَّة تراجُع حجم السُكّان في المستقبل؛ الأمر الذي قد يؤثِّر سلبًا على دور إيران ونفوذها في المنطقة. هذه التحوُّلات تؤكِّد أنَّ المسألة السُكّانية الإيرانيّة لا تنحصر في الأبعاد الاجتماعيّة والديمغرافية البحتة، بل ترتبط باعتبارات جيوسياسيّة متعلِّقة بأهداف النظام الإيراني ومصالحه، على المستويَيْن الداخلي والخارجي. الأمر الذي يدعو للبحث في انعكاسات تلك التحوُّلات على إيران ومحيطها الإقليمي، وهو ما تتناوله هذه الدراسة التي يمكنُ صياغة مشكلتها البحثية في صورة تساؤل رئيس هو: ما الذي تنطوي عليه السياسة السُكّانية الإيرانيّة من تأثيرات على المستويَيْن الداخلي والخارجي، في ظلّ المعضلات التنموية التي تواجهُ إيران، وفي ضوء توجُّهات نظامها السياسي الحاكم، وفي ضوء الاعتبارات الجيوسياسيّة؟

وانطلاقًا من التساؤل الأساس، تسعى الدراسة إلى استكشاف التأثيرات الداخلية والخارجية للسياسة السُكّانية الإيرانيّة، من خلال محاولة الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي ملامح السياسة السُّكّانية الإيرانيّة، وما أبرز تحوُّلاتها؟
- ما طبيعة الفُرص والتحدِّيات التنموية التي تطرحها المسألة السُّكّانية على النظام الإيراني؟
- ما هي تأثيرات السياسة السُّكّانية الإيرانيّة على النظام الإيراني وعلى مستقبله؟
- ما هي الانعكاسات المُحتمَلة للسياسة السُّكّانية الإيرانيّة على النطاق الإقليمي؟

أوّلًا: الملامح العامّة للسياسة السُّكّانية الإيرانيّة وأبرز تحوُّلاتها

على عكس نظرائها الإقليميّين تركيا ومصر، بدأت إيران بالاهتمام بالشؤون السُّكّانية في وقتٍ متأخر نسبيًا، حيث جرى تطبيق أول برنامج حكومي لتنظيم النّسل في عام 1967م في عهد النظام الملكي السابق. وقد ترافق مع تطبيق هذا البرنامج إصدار بعض القوانين ذات الصلة بموضوع السُّكّان، خاصّةً ما يُعرَف بقوانين حماية الأُسرة، والتي جرى بموجبها إجراء تعديلات على قوانين الزواج والطلاق، من قَبيل الحدّ من ممارسة تعدُّد الزوجات، وتقييد حقِّ الرجال في الطلاق من جانبٍ واحد [1]. وقد اتّسم هذا البرنامج بعدم الشمول، حيث استهدف بالأساس المناطق الحضَرية والمدن الكُبرى. لهذا كان محدود التأثير وعديم الفعاليَّة إلى حدٍّ كبير، حيث أخفق في تحقيق ما هدف إليه، من تخفيض لمعدَّلات نمو السكان، من خلال تقليل المعدَّلات الإجمالية للخصوبة على مستوى إيران، والتي ظلَّت أعلى من ستّة أطفال لكُلّ امرأة حتّى أواخر سبعينيات القرن الماضي[2].

وقد أثار تطبيق برنامج تنظيم النّسل وما تبِعه من تعديلات لقوانين الزواج والطلاق، معارضةَ العديد من الشخصيات المحافظة، وبعض القادة الدينيّين، الذين حرَّموا هذا البرنامج وأدانوه، بوصفه مؤامرةً إمبريالية لتقليل عدد المسلمين في العالم، وتعزيز هيمنة الغرب على الدول الإسلاميّة وعلى دول العالم الثالث عمومًا. لهذا تمّ إيقاف البرنامج مع اندلاع الثورة عام 1979م وقيام الجمهورية، وجرى تحويل كوادره المدرَّبة والعاملين فيه إلى قطاعات صحيِّة أُخرى. ولم يقُم النظام الجديد بصياغة سياسة شاملة بشأن السُّكّان، وبدلًا من هذا، اتّبع سياسات مشجِّعة على الإنجاب، إذ اعتبر العديد من القادة السياسيّين عدد السُّكّان الكبير مؤشِّرًا على قوَّة الدولة. وفي هذا الإطار، شجَّع النظام الحاكم الزواج المبكِّر، بوصفه وسيلةً لزيادة معدَّلات الإنجاب، ليس هذا فحسب، بل أيضًا أداة مهمَّة للقضاء على الفساد الأخلاقي، ومعالجة العِلل الاجتماعيّة الأُخرى. وبناءً على هذا، أُبطِلت القوانين المتعارضة مع التوجُّهات المتعلِّقَة بتشجيع الزواج المبكِّر والإنجاب، كقانون حماية الأُسرة، وجرى إلغاء القيود على تعدُّد الزوجات والزواج المؤقَّت، بالإضافة إلى تخفيض الحدّ الأدنى لسنّ الزواج[3].

ومع انخراط إيران في حربٍ طويلة ومُكلِفة مع العراق بين عامي 1980-1988م،

تصاعدت حدَّة الخطاب المُطالِب بزيادة عدد السُكّان بوصفها أمرًا ضروريًا لحماية الجمهورية الثورية، إذ دعا قائد الثورة آية اللّه الخميني الشعب الإيراني إلى زيادة الإنجاب؛ من أجلِ تشكيل «جيش مكوَّن من 20 مليون رجل» لدعمِ الدفاع عن الجمهورية الناشئة، بينما عزَّزت الدولة برامج إعانات الأطفال المقدَّمة للأُسر الفقيرة، واستجابت العائلات الإيرانيّة لهذه التوجُّهات؛ الأمر الذي أدَّى إلى ارتفاع معدَّل الخصوبة إلى أعلى مستوياته، حيث بلغ نحو 7 أطفال لكُلّ امرأة بالقُرب من فترة منتصف الحرب[4].

وفي عام 1986م، حدثت نقطة تحوُّل بارزة في التاريخ الديموغرافي لإيران. ففي ذلك العام، انخفض سعر النِّفط بشكلٍ كبير؛ الأمر الذي أفضى إلى انخفاض عائدات الحكومة، مع استمرار الحرب ودخولها في عامها السادس. كما كشف الإحصاء الأوّل للجمهورية الإيرانيّة عن النمو الهائل للسُكّان ومعدَّلات الخصوبة العالية في البلاد، حيث بلغ معدَّل النمو السنوي للسُكّان 4% تقريبًا[5]. وقد حدث هذا التصاعُد في معدَّل النمو السكاني بسرعة، على الرغم من العوامل المُعرقِلة له، مثل الخسائر البشرية الكبيرة المترتِّبة على الحرب الإيرانيّة-العراقية، والهجرة المتزايدة إلى الخارج، وعدم اليقين الاقتصادي، حيث بلغ عدد السُكّان في عام 1986م نحو 50 مليونًا، بزيادة قدرها 14 مليونًا خلال عقد واحد من الزمن[6].

تلك الزيادة الكبيرة والمتسارعة لحجم السُكّان كان لها تأثيرٌ واقعيٌّ على العديد من القادة السياسيّين، الذين أدركوا أنَّها سوف تخلق عبئًا أكبر على الموارد المحدودة للدولة، كما توقّعوا أنَّ انتهاء الحرب الإيرانيّة-العراقية من شأنه أن يزيد الأعباء المالية، مع اضطرار الحكومة إلى إعادة إعمار المناطق التي دمّرتها المعارك، وسيؤدِّي إلى تزايُد الضغط الشعبي على النظام الحاكم؛ من أجلِ الوفاء بوعوده التي لم تُنفَّذ بسبب أعباء الحرب، وهي الوعود المتعلِّقة بتوفير المتطلَّبات الأساسية، مثل الرعاية الصحِّية والتعليم المجّاني وفُرص العمل، والتي كان النظام قد قطعها على نفسه بوصفه حكومةَ المستضعفين/المظلومين، وتمّ تضمينها في الدستور الجديد، بوصفها وسائل رئيسة للتحوُّل إلى مجتمع عادل يحظى فيه الجميع بفرص متكافئة[7]؛ ونتيجةً لهذا تمَّت إعادة تطبيق البرنامج الوطني لتنظيم النّسل بدعمٍ من القادة الدينيّين الإيرانيّين ومرشد الثورة الخميني[8].

ومن أجل إحداث هذا التحوُّل الجذري في السياسة السُكّانية دون تقويض النظام أو تقويض مصداقية القادة الدينيّين، جرى تقديم برنامج تنظيم النّسل في سياق إدارة الأزمة، وليس كجزءٍ من سياسة النظام التنموية، وتمّ تبنِّي إستراتيجية شاملة لحشد الدعم الشعبي لبرنامَج تنظيم النّسل والتحكُّم في معدَّلات الخصوبة، عبر قيام الخُبراء المختصِّين بإطلاق نقاش عام في كافَّة وسائل الإعلام، حول التكاليف والانعكاسات المترتِّبة على التزايُد المُتسارع في حجم السُكّان على التعليم والصحَّة والزراعة

والإمدادات الغذائية والإسكان والمرافق العامَّة، مع تركيز النقاش على عدم التوازُن بين حجم السُّكّان والموارد العامَّة. ثُم شرعت الحكومة في تنفيذ سياسة تنظيم النّسل، عبر إنشاء هيئة مستقلّة للإشراف على تطبيق هذه السياسة، تحت اسم «المجلس الأعلى للسُّكّان» والذي عمل بالتعاون مع الهيئات الأُخرى ذات الصلة، على توفير خدمات تنظيم النّسل مجّانًا، وعلى نحو شامل لكافَّة المناطق الإيرانيّة الحضرية والريفية[9]، كما جرى سنُّ قانون تنظيم النّسل في عام 1989م، والذي ألغى الحوافز الاقتصاديّة المقدَّمة للأُسر كبيرة العدد[10].

وعلى عكس المتوقَّع، حقَّقت السياسة الجديدة الهادفة إلى الحدّ من النمو السكاني نجاحًا كبيرًا وسريعًا. حيث حدث انخفاضٌ كبيرٌ في الخصوبة الإجمالية في إيران، اعتبارًا من عام 1989م. وبينما كان الهدف المأمول لبرنامج تنظيم النّسل المُعاد تطبيقه هو الوصول إلى خفض معدَّل الخصوبة الإجمالي إلى 2,3 طفل لكُلّ امرأة بحلول عام 2010م، لكن جرى في الواقع تحقيق هذا الهدف قبل الموعد المقرَّر بعقد من الزمن، حيث كان معدَّل الخصوبة في عام 2000م قريبًا جدًّا من مستوى الإحلال (وهو مستوى الخصوبة الذي يترتَّب عليه تساوي حجم الجيل اللاحق مع حجم الجيل السابق)، والذي يُقدَّر بـ 2,2[11]. وبالتالي انخفض معدَّل نمو السُّكّان من 4% عام 1986م إلى 1,4% في عام 1996م[12]. كما قُدِّر بنحو 1,3% في عام 2011م[13]. وقد استمرّ هذا المعدَّل على مستواه المنخفض، على مدى السنوات اللاحقة (كما يتضح من الشكل 1).

شكل (1): معدَّلات الخصوبة الإجمالية ونمو السُّكّان في إيران (1985-2020م)

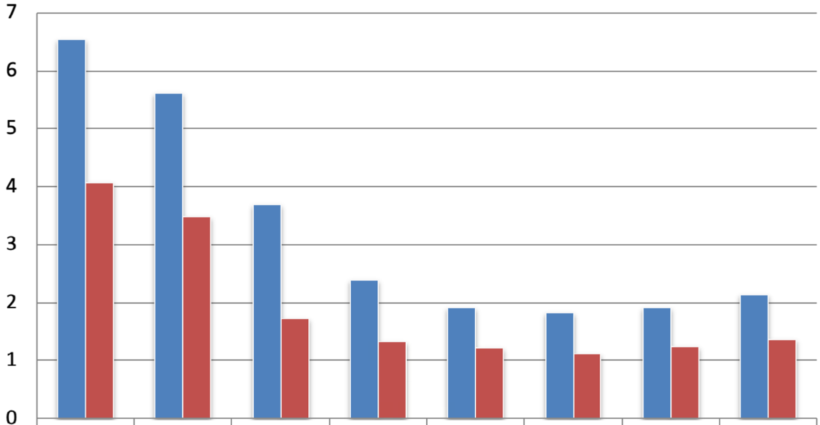

	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2020
معدل الخصوبة	6.53	5.62	3.7	2.4	1.92	1.82	1.91	2.15
معدل نمو السكان	4.06	3.49	1.72	1.32	1.22	1.12	1.24	1.36

Source: UN Department of Economic and Social Affairs, *https://cutt.us/2BCJE.*

هذا الانخفاض الكبير والمتسارع في مستويات الخصوبة ومعدَّلات نمو السكان، أثار مخاوف قادة النظام الحاكم من اتّجاه الهيكل السُكّاني نحو الشيخوخة، ومِن احتماليَّة تناقُص عدد السُكّان خلال العقود المقبلة، مع ما قد يترتَّب على هذا من انعكاسات سلبية على قوَّة إيران ونفوذها في المنطقة؛ لذلك تصاعدت التحذيرات الرسمية من احتمالاًت تحوُّل معدَّلات نمو السُكّان إلى معدَّلات سالبة، على نحو يفضي إلى انخفاض حجم السُكَان في المستقبل. ومرَّةً أُخرى تحوَّلت السياسة السكانية الإيرانيّة تحوُّلًا جذريًا، حيث جرى التخلِّي عن برنامج تنظيم النّسل، مع تبنِّي خطاب رسميّ مشِّجع للإنجاب؛ من أجل زيادة معدَّلات النمو السُكّاني.

وفي هذا الإطار، انتقد الرئيسُ المحافظ السابق محمود أحمدي نجاد سياسة تنظيم النّسل، بوصفها سياسةً غربيَّة شرِّيرة، وطالب بزيادة عدد سُكّان إيران إلى 150 مليون نسمة، وأطلق في عام 2010م سياسة جديدة لزيادة النمو السُكّاني، من خلال تقديم حوافز مالية لحثّ الأُسر على إنجاب عدد كبير من الأطفال[14].

كما صرَّح المرشد علي خامنئي في أكتوبر 2012م، بأنَّ «أحد الأخطاء التي ارتكبناها هو مسألة تنظيم النّسل، لقد كانت سياسة التحكُّم في عدد السُكّان ضرورية في البداية، لكن كان يجب إيقافها بحلول منتصف التسعينيات»[15]. وعاد وصرَّح في عام 2019م بأنَّ «مسألة الإنجاب هي قضية مهمَّة للغاية، وذات أولوية، فالإحصائيات الآن تشيرُ إلى أنَّ معدَّل الإنجاب لدينا أقلّ من مستوى الإحلال، وهذا يعني أنَّه سيكون لدينا مجتمعٌ شائخٌ بعد ثلاثين عامًا، إنَّه خطر عظيم، إنَّه أعظم الأخطار، وهذا يتطلَّب جهدًا وعملًا، بالطبع هناك طُرُق لإصلاح ذلك، وعلينا أن نجد هذه الطُرُق»[16].

وإجمالًا، من الملاحظ أنَّ السياسة السُكّانية الإيرانيّة تتّسم بالافتقار إلى رؤية شاملة ومتعدِّدة الأبعاد للشؤون السُكّانية، كما تتّسم كذلك بالتخبُّط والارتجال؛ نتيجةً لافتقارها إلى إستراتيجية مستقرَّة وفعّالة وبعيدة المدى، للتعامُل مع الوضع السُكّاني ومعضلاته. إذ يمكن القول: إنَّ هذه السياسة هي في الغالب عبارة عن مجموعة من التدابير والإجراءات والقرارات السُلطوية الوقتية، للتعامُل مع المسألة السُكّانية حسبما تقتضي الظروف، ووفقًا للمصالح الآنية للنظام الحاكم ولتوجُّهات قادته، الذين يميلون إلى النظر إلى حجم السُكّان من منظور تقليدي راديكالي، تارةً بوصفه مجرَّد رقم أو مجرَّد عنصر في ميزان القوَّة التقليدية للدولة، وتارةً أُخرى بوصفه عبئًا ضخمًا أو مسبِّبًا للأزمات التنموية، متجاهلين حقيقة أنَّ هذه الأزمات ليست ناجمة عن الحجم الكبير للسُكّان، بل ناجمة بالأساس عن ضعف فعاليَّة سياسات النظام الحاكم.

ثانياً: الفُرص والتحدِّيات التنموية المترتِّبة على السياسة السُكّانية الإيرانيّة

يتوقَّف نجاح أيّ سياسة سُكّانية على النّهج التنموي المُتّبَع؛ فوفقًا لهذا النّهج يتحدَّد ما إذا كان حجم السُكّان في أيّ بلد يشكِّل ميزة أو فرُصة للتنمية، أم يُعَدّ عقبةً وتحدِّيًا لها.

وثمَّة علاقة تأثير وتأثُّر بين السياسات السُكّانية والنّهج التنموي؛ إذ إنَّ كفاءة السياسات السُكّانية من المفترض أن تنعكس إيجابيًا على النّهج التنموي، كما أنَّ فعاليَّة الأخير من المفترض أن يكون لها مردودات إيجابية على الشؤون السُكّانية. وفي هذا الإطار، لا بُدّ أن تأخُذ السياسة السُكّانية في الحسبان العلاقات المتبادلة بين التركيبة السُكّانية، من جهة، والموارد المُتاحة والفُرص المحتملة للنمو الاقتصادي والتنمية، من جهة أُخرى.

وفي حالة إيران، يترتَّب على سياستها السُكّانية مزيج من الفُرص والمعضلات، أو التحدِّيات الصعبة. إذ إنَّ تمكُّن هذه السياسة من تخفيض المعدَّلات الإجمالية للخصوبة وبالتالي تقليل معدَّلات نمو السُكَان، قد ترتَّب عليه دخول إيران منذ عام 2005م في مرحلة ما يُعرَف بـ«نافذة الفُرصة الديمغرافية» المواتية للنمو، حيث يفوق عدد السُكّان ممَّن هُم في سنّ العمل عدد المُعالين من الأطفال وكبار السن (كما يتّضح من الشكل 2). وإذا جرت إدارة هذه الفُرصة الديمغرافية بشكلٍ فعاّل وناجح، فيمكن أن تكون لها نتائج إيجابية على الوضع الاقتصادي والتنمية في إيران، أمّا الإخفاق في إدارتها فسيعكسُ تأثيراتها ويحوِّلها إلى أزمة، وسيجعل منها عقبةً كبيرة أمام التنمية.

فنتيجةً للانخفاض الحادّ في الخصوبة، انخفضت نسبة السُكّان دون سنّ 15 عامًا، بالتوازي مع الاستقرار النسبي للسُكّان الذين يبلغون من العمر 65 عامًا فما فوق، وبالتالي انخفضت نسبة الإعالة العُمرية من 93% في عام 1990م إلى 46% في عام 2005م، ووصلت إلى أدنى مستوياتها، وهي 40% في عام 2010م، ومنذ ذلك الحين سوف تتراوح حول نفس المعَّدل لمدَّة أربعة عقود تقريبًا، وبعدها ستؤدِّي الزيادة المستمرَّة في الحصَّة النسبية للسُكّان المسنِّين، إلى زيادة معدَّل الإعالة الإجمالية بشكلٍ مطّرِد، اعتبارًا من عام 2030م؛ لتصل إلى 58% في منتصف القرن الحادي والعشرين[17].

وخلال مرحلة «نافذة الفُرصة الديمغرافية» التي تمُرّ بها إيران حاليًّا، من المتوقَّع أن يصل عدد السُكّان في سن العمل (15-64 عامًا) إلى ذروته عند حوالي 65 مليونًا، في منتصف عام 2030م، قبل أن يبدأ في الانخفاض لاحقًا. ومع وجود عدد أقلّ من المُعالين (من الأطفال والكبار في سنّ التقاعُد، والذين يتطلَّبون نفقات كبيرة على الاحتياجات الأساسية والتعليم والرعاية الصحِّية)، فإنَّ الدولة يكون لديها إمكانية لتخصيص المزيد من الموارد للاستثمار في التنمية الاقتصاديّة، ومِن ثمَّ تحقيق معدَّلات نمو اقتصادي سريعة، إذا استطاعت في المستقبل استيعاب رأس المال الكافي من المصادر المحلِّية والدوليّة، لخلق عدد كبير نسبيًا من الوظائف ذات الأجر الجيِّد؛ لتوظيف قوّتها العاملة الكبيرة والمتعلِّمة جيِّدًا في أسرع وقت ممكن. وبالتالي، فإنَّ إيران يمكنها جني العائد من هذه الفُرصة الديمغرافية، إذا تمّ تبنِّي السياسات الاقتصاديّة المناسبة لمعالجة معدَّلات البطالة الحاليَّة المرتفعة، وإذا تمكَّنت من الوصول إلى مستوى جيِّد من الحوكمة، وزيادة الاستثمارات، وتبنِّي السياسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة المناسبة والفّعالة؛ لاستيعاب

أكبر عددٍ ممكن من السُكّان في سنّ العمل، وتوظيف قُدراتهم، ومساعدتهم على الارتقاء بمستوى معيشتهم، على نحو يمكّنهم من الإسهام في الاقتصاد، من خلال العمل والمدخّرات الاستثمارية[18].

شكل (2): سُكّان إيران حسب الفئات العُمرية الواسعة ونسبة الإعالة الإجمالية

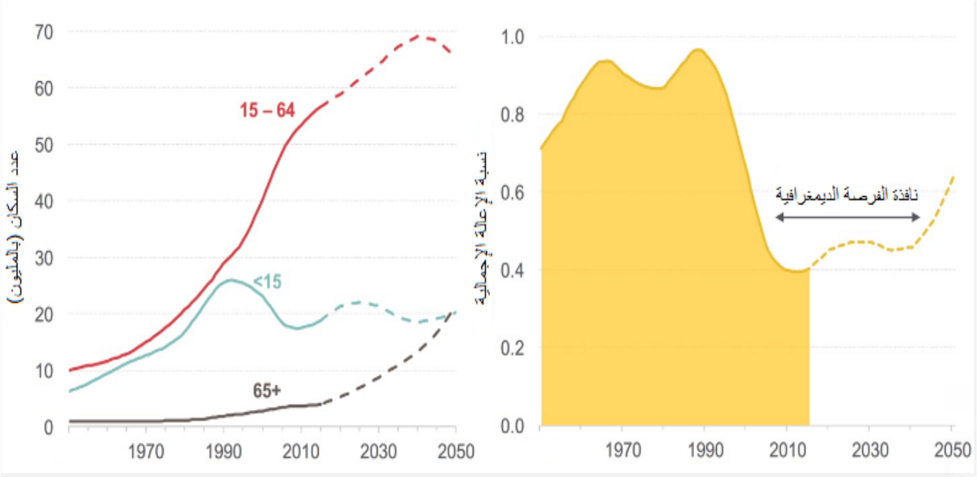

Source: Farzaneh Roudi (et. al.), *Ibid.,* 4.

بيد أنَّ إمكانية استفادة إيران من مرحلة الفُرصة الديمغرافية، تواجهها تحدِّيات وعراقيل عديدة، ففي حين أنَّ الظروف الديمغرافية المواتية في هذه المرحلة يمكن أن تؤدِّي مستقبلًا إلى زيادة الإنتاجية والحدّ من التزامات الرعاية الاجتماعيّة الحكومية، إلّا أنَّها ستبدأ في الانعكاس مع تقدُّم سُكّان إيران في العُمر خلال العقود المقبلة؛ الأمر الذي يحتِّم على إيران أن تستفيد استفادةً كاملة من قوَّتها العاملة بشكلٍ متزايد، مع العمل على توفير ظروف مالية مواتية. وفي الوقت نفسه، يتعيَّن عليها تجديدَ أنظمة الرعاية الصحِّية والمعاشات العامَّة، للتكيُّف مع حتمية زيادة عدد السُكّان الأكبر سنًا في المستقبل، حيث تشيرُ الوتيرة السريعة للتحوُّلات الهيكلية العُمرية في إيران إلى الحاجة الملحَّة لإصلاح نظام التقاعُد والتأمين الاجتماعي، الذي يتّسم بسوء التصميم والإدارة، والذي أصبح غير مستدام. ومع اتّجاه هيكل السُكّان نحو الشيخوخة، سوف يصبح نظام التأمين الاجتماعي الإيراني في موقف حرج. وفي هذا الإطار، توقَّع تقريرٌ للبنك الدولي صدر في عام 2003م أنْ يصبحَ هذا النظام مُعسِرًا، وأن تتراكم بسرعة أعداد خصومه غير المموِّلة في غضون ثلاث إلى عشر سنوات، وهو ما حدث فعلًا؛ فمِن بين 22 صندوقًا استثماريًا عامًّا ومهنيًا للنظام التأميني، هناك صندوقان فقط ينتجانِ حاليًا عائدات تدفعُ بالكامل المعاشات التقاعُدية المستحَقَّة، أمَّا الالتزامات الشهرية المتبقِّية فتغطِّيها الحكومة

حاليًّا، والتي تدفع 76% من جميع مدفوعات المعاشات التقاعُدية[19]. ومن المتوقَّع أن يزداد هذا الوضع سوءًا، خلال العقود المقبلة، خاصَّةً في أواخر مرحلة «نافذة الفُرصة الديمغرافية»، مع التزايُد الكبير في نسبة كبار السّن، ولا سيّما المتقاعدين (كما يتّضح من التطوُّر المتوقَّع لهيكل الهرم السُكّاني في الشكل 3).

شكل (3): تطوُّر هيكل الهرم السُكّاني الإيراني

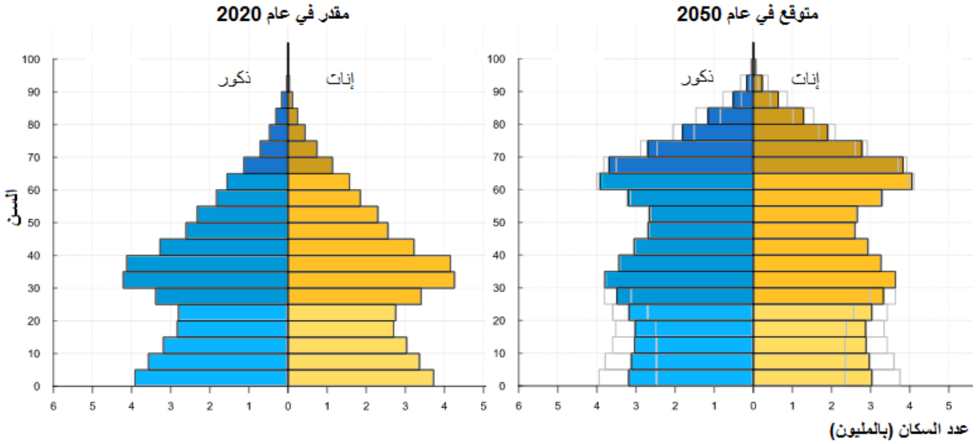

Source: UN Department of Economic and Social Affairs, *https://cutt.us/RRBrm.*

وثمَّة تحدّ آخر يتعلَّق بإمكانية الاستثمار واستيعاب رأس المال الكافي من المصادر المحلِّية والدوليّة، لخلق فُرص التوظيف المتناسبة مع العدد المتزايد من السُكّان في سنّ العمل، حيث لا يتيح المناخ العام في إيران ظروفًا ملائمة لهذه الإمكانية، فغالبًا ما تنظر المؤسَّسة الأمنيّة في إيران إلى الاستثمار الأجنبي ورجال الأعمال المحلِّيين والشركات متعدِّدة الجنسيات بعين الريبة، ويعتبر قادة النظام الحاكم الاستثمار الأجنبي ذريعةً لتغيير النظام، كما يميل الحرس الثوري إلى اعتبار روّاد الأعمال المحلِّيين والشركات متعدِّدة الجنسيات على أنَّهم منافسون، إن لم يكونوا تهديدًا، وقد أدَّى هذا الوضع إلى إعاقة الازدهار الاقتصادي، وتفاقُم نقص الفُرص الاقتصاديّة للمواطنين، وتزايُد معدَّلات البطالة، خاصَّةً بين الشباب؛ الأمر الذي يؤدِّي إلى تزايُد هجرة العقول الإيرانيّة. وفي هذا الإطار، صنَّف تقريرٌ صادر عن صندوق النقد الدولي في عام 2009م إيران في المرتبة الأولى، بين إحدى وتسعين دولة في هجرة العقول، كما قدَّر وزير العلوم والأبحاث والتقنية الإيراني في عام 2014م عدد المواطنين المتعلِّمين الذين يهاجرون إلى الخارج كُلّ عام، بما يقرُب من 150,000، الأمر الذي يؤدِّي إلى خسارة سنوية لإيران قدرها 150 مليار دولار[20].

وبالإضافة إلى التحدِّيات السابقة المتعلِّقة بمدى كفاءة إدارة مرحلة «نافذة الفُرصة الديمغرافية»، ثمَّة تحدِّيات ومعضلات تنموية أُخرى لا تقلّ صعوبة، تواجهها إيران حاليًّا، وبالطبع ستتفاقم صعوبتها وخطورتها مستقبلًا، في حال حدوث سيناريو زيادة حجم السُكّان، على النحو الذي يريده قادة النظام الحاكم، فحجم السُكّان الكبير وإن كان يمثِّل ميزة نسبية لإيران، ويتلاءمُ مع امتدادها الجغرافي الواسع، ويسهمُ بشكلٍ أو بآخر في المحافظة على نفوذها الإقليمي، إلّا أنَّه يحمل في طيّاته تحدِّيات بالغة الصعوبة، تتعلَّق بمدى قُدرة الموارد والإمكانيات الاقتصاديّة المتاحة على تلبية الاحتياجات المتزايدة لهذا الحجم الكبير من السُكّان، والتي تمثِّل عبئًا هائلًا، ولا سيّما في ظلّ ضعف فعاليَّة السياسات الاقتصاديّة للنظام الحاكم، وعدم التناسُب بين الالتزامات والمتطلَّبات التنموية، من جهة، والإمكانيات والموارد الفعلية المتاحة، من جهةٍ أُخرى. ولعلّ أبرز هذه التحدِّيات، تلك المتعلِّقة بالتعامُل مع مشكلة نقص المياه العذبة، وتوفير الإسكان الملائم.

ففي حال أدَّت التوجُّهات الحاليَّة لقادة النظام الحاكم والمتعلِّقة بتشجيع الإنجاب إلى زيادة معدَّلات نمو السُكّان، فسوف يضيفُ هذا مزيدًا من التعقيد إلى أزمة المياه التي تواجهُها إيران في الوقت الراهن، على نحو يؤثِّر سلبيًّا على معيشة السُكّان ومسار التنمية. ومِن شأن زيادة عدد السُكّان أن يشكِّل ضغطًا هائلًا على الموارد المائية غير الكافية، على نحو يقلِّل من نصيب الفرد من المياه، ويقلِّص من كمِّيات المياه التي تتطلَّبها الأنشطة الزراعية؛ الأمر الذي قد يتسبَّب بدوره في تحدِّيات خطيرة للأمن الغذائي، حيث تعاني إيران بشدَّة من ندرة المياه العذبة في ظلّ موجات الجفاف المتكرِّرة، والتي تؤدِّي إلى تناقُص موارد المياه السطحية والجوفية، وتراجُع احتياطيات السدود المائية؛ الأمر الذي يضع البلاد أمام تحدِّيات شديدة الصعوبة تتعلَّق بتحقيق التوازُن بين حجم الموارد المائية المحدودة وعدد السُكّان، إذ إنَّ كمِّية المياه التي كانت مُتاحة في فترة ماضية لعدد سُكّان يتراوح بين 30 و35 مليون نسمة، هي الآن الكمِّية نفسها (أو أقلّ) مع عدد سُكّان يبلغ حوالي 84 مليون نسمة (ويطالب قادة النظام الحاكم بزيادته إلى 120 أو 150 مليونًا). وفي هذا السياق، تتصاعد التحذيرات من أنَّ أزمة نقص المياه في إيران إذا لم تتم إدارتها بشكلٍ فعّال، فسوف تؤدِّي إلى إجبار 50 مليون شخص على الهجرة إلى خارج البلاد. كما تشيرُ بعض التوقُّعات إلى أنَّه إذا استمرَّت المعدَّلات الحاليَّة لاستهلاك المياه في القطاع الزراعي، ففي خلال أقلّ من 25 عامًا سيكون شرق وجنوب إيران مهجورًا تمامًا[21].

علاوةً على ذلك، يشكِّل توفير الإسكان الملائم تحدِّيًا صعبًا آخر لإيران، سواءً في ظلّ معدَّلات نمو السُكّان الحاليَّة، أو في ظلّ تغيُّر هذه المعدَّلات واتّجاهها نحو التصاعُد في المستقبل. خاصَّةً مع الافتقار إلى إستراتيجية شاملة وفعّالة لتحقيق التوازُن بين عدد السُكّان والاحتياج المتنامي إلى الوحدات السكنية الملائمة، حيث تُظهِر نتائج بعض

الدراسات أنَّ التطوُّرات الديمغرافية قد أُهملت في صياغة سياسات وخُطط الإسكان الإيرانيّة، وأنَّ عدم أخذ القضايا والتحوُّلات الديمغرافية في الحسبان يُعَدّ سببًا رئيسًا لفشل سياسات الإسكان في إيران[22]. وتُعَد ظاهرة العشوائيات المؤشِّر الأبرز على عدم فعاليَّة هذه السياسات. ففي هذا الإطار، أشارت بعض التقارير في عام 2017م إلى تفاقُم مشكلة العشوائيات والتهميش الاجتماعي في إيران، والتي ترتبط بتزايد معدَّلات الهجرة والنزوح من الريف إلى المدن الكبرى، مع عدم اتّخاذ الجهات المعنية إجراءات جادَّة لمعالجة هذه الظاهرة الخطيرة، حيث يعيش 19 مليون شخص (أيّ ما يقارب رُبع السُكّان) في مناطق عشوائية متداعية تفتقر إلى المرافق الصحِّية والخدمية الملائمة[23]. وإذا كان الوضع بهذا السوء في ظلّ عدد السُكّان الحالي ومعدَّلات نموِّه المحدودة، فبالطبع سيكون الموقف كارثيًا، في حال أدَّت سياسات تشجيع الإنجاب، التي يتبنّاها النظام حاليًا إلى تزايُد عدد السُكّان بمعدَّلات أكبر.

ثالثًا: تأثيرات السياسة السُكّانية على النظام الإيراني وعلى مستقبله

لطالما كان للسياسات السُكّانية، وتفاعُلاتها مع النّهج التنموي المترافق معها، تأثيرات مهمَّة وحاسمة على الأنظمة السياسيّة المتعاقبة في إيران. ففي ضوء نتائج التفاعُل بين تلك السياسات السُكّانية والتنموية، تتحدَّد درجة شرعية هذه الأنظمة واستقرارها، وفقًا لمستوى فعاليَّة خططها وسياساتها العامَّة، ومدى نجاحها في التعامُل مع التحوُّلات الديمغرافية، وما تفرضه من تحدِّيات تتعلَّق بتحقيق مستويات ملائمة من الإشباع الاقتصادي للقطاعات السُكّانية الأوسع، ومدى كفاءتها في الاستجابة للمطالب السياسيّة المترتِّبة على التطوُّرات الناجمة عن التحوُّلات الديمغرافية من تزايُدٍ في معدَّلات التحضُّر والتوسُّع في التعليم.

ففي عهد النظام الملكي، ركَّز النّهج التنموي على بناء طبقة متوسِّطة حضرية، وتوسيع الاقتصاد الحضري، من خلال استغلال عائدات النِّفط، مع تبنِّي برنامج إصلاح زراعي أدَّى إلى تغيير البِنية التقليدية للمناطق الريفية بشكلٍ كبير، وأحدث أيضًا معدَّلات سريعة من التحضُّر[24]. وقد أسهم هذا التحضُّر السريع ونمو حجم الطبقة المتوسِّطة المتعلِّمة، بالترافُق مع معدَّلات النمو السُكّاني المرتفعة، التي لم تتمكَّن السياساتُ الحكومية من خفضها أو التعامُل مع التحدِّيات المتزايدة المترتِّبة عليها، في تصاعُد المطالب المجتمعية بالإصلاح السياسي وتوسيع مجال المشاركة السياسيّة؛ الأمر الذي أفضى في نهاية المطاف إلى تغيير النظام.

وبعد الثورة وقيام الجمهورية، تبنَّت الحكومة الثورية نهجًا تنمويًا ذا طابع شعبوي، يعطي الأولوية لتلبية حاجات السُكّان الأساسية الأكثر إلحاحًا، مع التركيز على تجنُّب سخط القطاعات الأقلّ ثراءً، التي مثَّلت القاعدة الرئيسة للنظام الثوري، وذلك كمحاولة

لتأمين دعم هذه القطاعات للنظام الجديد. وفي إطار السياسات التي طُبِّقت بعد الثورة، عملت الحكومة على تلبية احتياجات القطاعات الأقلّ ثراءً، من خلال: توفير المواد الغذائية الأساسية، وإتاحة الخدمات الصحِّية الأساسيّة، مع وضع نظام حِصص يضمنُ توفير الحدّ الأدنى من الاحتياجات الضرورية من السّلع الغذائية والوقود بأسعار منخفضة، رغم ما ترتَّب على هذه السياسة من استنزاف ضخم للميزانية العامَّة، جعل من الصعب الاستمرار في هذا النّهج لفترة طويلة. وذلكً بالإضافة إلى توسيع الحصول على التعليم، والذي خلق تحدِّيات أمام النظام الحاكم تتعلَّق بمدى قُدرته على الاستمرار في توفير التعليم الأساسي على نحو شامل، مع الزيادة المستمرة في عددِ مَن هُم في سنّ الدراسة. وقد لفتت هذه الأوضاع الانتباه إلى المشكلات الناجمة عن الزيادة السريعة في عدد السُكّان[25]؛ الأمر الذي دفع النظام الحاكم إلى تغيير توجُّهاته والتخلِّي عن سياسته المشجِّعة للإنجاب، وتبنِّي سياسة هادفة إلى الحدّ من النمو السكاني، كمحاولة لتقليل الأعباء المترتِّبة على التزايُد في حجم السُكّان، قبل أن يتحوَّل لاحقًا إلى تبنِّي سياسة هادفة إلى زيادة معَّدلات النمو السُكّاني. هذه التحوُّلات الجذرية في السياسات السُكّانية أثَّرت بدورها على النظام السياسي الحاكم، ولا سيّما على مصداقيّته وشرعيّته واستقراره.

أسهمت التحوُّلات الجذرية المتناقضة في السياسات السُكّانية للنظام الحاكم، في تقويض مصداقيّته إلى حدٍّ كبير لدى قطاعات شعبية واسعة، حيث أظهرت هذه التحوُّلات عدم الاتّساق بين قيَمه ومبادئه وشعاراته، وتوجُّهاته وسياساته المتبدِّلة تبعًا للظروف والأهواء. إذ حينما كان حجم السُكّان الكبير يخدمُ مصالح النظام وتوجُّهاته إبان مراحله الأولى وحربه مع العراق، اعتبر قادته الزيادة الكبيرة في عدد السُكّان التي حدثت في منتصف ثمانينيات القرن الماضي نعمةً ومنحةً إلهية لإيران. وعندما أدرك النظام صعوبة التحدِّيات الناجمة عن زيادة حجم السُكّان وتعرُّضه للنقد من جرّاء ضعف كفاءته في التعامُل مع هذه التحدِّيات، اعتبر قادته سياسات ضبط الخصوبة وتنظيم النّسل هدفًا وطنيًا وواجبًا اجتماعيًّا ودينيًّا. وعندما أدَّت هذه السياسات إلى خفض الخصوبة الإجمالية ومعدَّلات نمو السكان على نحو أفضى إلى اتجاه الهيكل السُكّاني نحو الشيخوخة، وتخوُّف قادة النظام من تأثيرات ذلك على مكانة إيران ونفوذها الإقليمي في المستقبل، جرى من جديد انتقاد سياسة تنظيم النّسل بوصفها أجندة غربية شرِّيرة تهدُف إلى إضعاف إيران، واعترفت القيادة السياسيّة بخطأ تطبيق هذه السياسة في السابق.

ولعلَّ المؤشِّر الأبرز على تراجُع مصداقيّة النظام الحاكم نتيجةً لسياساته السُكّانية المتخبِّطة، هو عدم استجابة القطاعات الأوسع من الشعب الإيراني لدعوات قادة النظام إلى زيادة الإنجاب من أجل رفع معدَّل نمو السكان؛ إذ لا تجدُ هذه الدعوات المتصاعدة

منذ أكثر من عشر سنوات صدىً لها في المجتمع، حيث تشيرُ الإحصائيات الرسمية إلى استمرار الانخفاض في رغبة الإيرانيين بالإنجاب، وذلك على الرغم من مطالبات المرشد علي خامنئي، مرارًا وتكرارًا، بزيادة عدد السكان، والتي كان آخرها في فبراير 2021م، إذ أكَّد أنَّ «الزواج والإنجاب في الوقت المناسب حاجتان حيويتان للبلاد حاضرًا ومستقبلًا»، ودعا وسائل الإعلام إلى «وضع خطَّة للترويج للزواج والإنجاب في الوقت المناسب»[26]. هذا الانخفاض المستمرّ في رغبة الإيرانيين في الإنجاب تغذِّيه عوامل متعلِّقة بضعف الثقة في أداء النظام الحاكم؛ نظرًا لتدنِّي فعاليَّة سياساته العامَّة، والتي نجم عنها العديد من الأزمات، التي فاقمت من درجة عدم اليقين الاقتصادي وزادت الأوضاع المعيشية صعوبةً، على نحو أسهم في تأخُّر سنّ الزواج وتفشّي العنوسة؛ الأمر الذي أفضى إلى انخفاض معدَّلات الإنجاب. وفي هذا الإطار، تتصاعد التحذيرات من تجاوُز كثير من الشباب والشابات لسنّ الزواج، والذين قُدِّر عددهم في عام 2016م بأكثر من 11 مليونًا، النسبة الأكبر منهم من الإناث، وهو الأمر الذي سيترتَّب عليه نمو عدد النساء العازبات المسنّات في المستقبل، وسيتسبَّب في العديد من المشكلات بالمجتمع الإيراني[27].

من ناحيةٍ أُخرى، أسهمت السياسات السُكّانية للنظام في التأثير سلبيًّا على شرعيّته، حيث اتّضحَ بمرور الوقت افتقار النظام الحاكم إلى إستراتيجية شاملة وبعيدة المدى للتعامُل مع التحوُّلات الديمغرافية المترتِّبة على السياسات السُكّانية، كما اتّضح إخفاق نهجه التنموي في التعامُل مع الضغوط والتحدِّيات المترتِّبة على هذه التحوُّلات، فضلًا عن ضعف كفاءته في تلبية الحاجات الاقتصاديّة والاجتماعيّة الأساسية للقطاعات السُكّانية الأوسع؛ الأمر الذي أدَّى إلى تراجُع شرعية النظام الحاكم بشكلٍ كبير، كنتيجة لفقدان هذا النظام للمصدر الأهمّ للشرعيّة، وهو مصدر الفاعليَّة المرتبطُ بالقُدرة على معالجة الأزمات، وتحقيق العدالة الاجتماعيّة والرفاهيّة الاقتصاديّة، ومراكمة الإنجازات التنموية. وقد انعكس تراجُع الشرعيّة بدوره على درجة استقرار النظام، التي انخفضت بشكلٍ ملحوظ. وهو ما يتّضح من الوتيرة المتصاعدة للاضطرابات والاحتجاجات الشعبية، والتي تمتزج فيها مطالب الجماهير بتحسين أوضاعها الاقتصاديّة والاجتماعيّة بمطالب تغيير النظام الحاكم.

هذا الوضع الضاغط والمتأزِّم يفرضُ خياراتٍ صعبة على النظام الحاكم، قد تدفعه في المستقبل إلى تغيير بعض قناعاته ومراجعة توجُّهاته؛ ليعطي الأولوية للمصالح والاعتبارات الاقتصاديّة، بدلًا من الأيديولوجية الثورية، على نحو قد يفضي في المدى المتوسِّط أو البعيد إلى إحداث تغييرات أساسية في طبيعة النظام السياسي الإيراني؛ ليصبح أقلّ انغلاقًا وراديكالية وسُلطوية، وأكثر استيعابًا وانفتاحًا وتحرُّرًا. هذه التغييرات سوف تحفِّزها التطوُّرات المرتبطة بالتحوُّلات الديمغرافية

المتسارعة، كالزيادة المستمرَّة في معدَّلات التحضُّر والتوسُّع المتواصل في التعليم، والتي من المفترض أن تدفع في اتّجاه تكثيف المطالب المجتمعية المتعلِّقة بفتح المجال السياسي وتوسيع المشاركة السياسيّة، على نحو قد يؤدِّي إمّا إلى ظهور قُوى إصلاحية داخل النظام الحاكم تعدِّلُ مساره وتتّجهُ به ببطءٍ وتدرُّجٍ نحو مزيدٍ من التحرير والانفتاح السياسي، أو إلى حدوث تغيير جذري للنظّام من خلال انتفاضةٍ شعبيّة.

رابعًا: الانعكاسات المحتملة للسياسة السكانية الإيرانيّة على النطاق الإقليمي

ينظر قادة النظام السياسي الإيراني إلى السُكّان بوصفهم رقمًا مهمًّا وحاسمًا في معادلة القُدرات والمقوِّمات القومية الإيرانيّة، وما تتيحهُ من إمكانيات للتأثير الجيوسياسي في النطاق الإقليمي. وفي إطار هذه الرؤية، تتداخل الاعتبارات الديمغرافية مع الاعتبارات السياسيّة والإستراتيجية، حيث تبدو إيران -التي ينادي قادتها حاليًا بزيادة عدد السُكّان ويحذِّرون من اتّجاه هيكلها السُكّاني نحو الشيخوخة- تبدو في حالة من التنافُس الديمغرافي مع غالبية دول الجوار، وهو تنافُسٌ وثيق الصلة بتنافسها السياسي والإستراتيجي مع القُوى والأطراف الإقليميّة الأُخرى حول تأكيد الحضور الفعّال وتوسيع مجال النفوذ في المنطقة. فبالنظر إلى الوضع الديمغرافي الإقليمي، يتبيَّن أنَّ غالبية دول الجوار تفوق إيران في معدَّلات الخصوبة الإجمالية، ومعدَّلات نمو السُكّان (كما يتّضح من الشكل 4)، مع هياكل سُكّانية أكثر شبابًا، مقارنةً مع الهيكل السُكّاني الإيراني (كما يتضح من الشكل 5)، وهو ما يمثِّل هاجسًا لقادة النظام الحاكم، الذين يدركون أنَّ هذا الجوار المختلف في غالبيته عن إيران عرقيًّا ومذهبيًّا، ويضُمّ من يعُدُهم قادة هذا النظام أعداءً لدودين أو على الأقلّ منافسين، يشكِّل عائقًا كبيرًا أمام تحقيق إيران لأهدافها وطموحاتها ومصالحها القومية، كما يشكِّل تهديدًا لكيانها، ولا سيّما في ظلّ تباطؤ معدَّلات نمو سُكّانها واتّجاه هيكلهم العُمري نحو الشيخوخة، واحتماليَّة تناقُص عددهم على المدى البعيد؛ الأمر الذي قد يعرِّض الكيان القومي الإيراني لخطر التلاشي، في خضم المحيط الجغرافي والبشري المطوِّق لإيران من جميع الجهات، خاصَّةً أنَّ لهذا النطاق الجغرافي امتدادات عرقية كبيرة داخل الأراضي الإيرانيّة. هذا الوضع يدلِّل بقوَّة على أنَّ انعكاسات المسألة السُكّانية الإيرانيّة تتجاوز سياق الأبعاد الديمغرافية البحتة، وتتخطَّى النطاق المحلِّي، لتشمل النطاق الإقليمي، حيث من المُحتمَل أن يكون لها تأثيراتٌ مهمَّة على توازُن القوى، وعلى نفوذ إيران في المنطقة، وعلى الاستقرار الإقليمي، وعلى طبيعة التنافُس الإقليمي ومجالاته.

شكل (4): معدَّلات الخصوبة ونمو السُّكّان في إيران
مقارنةً مع بعض دول الجوار (2020م)

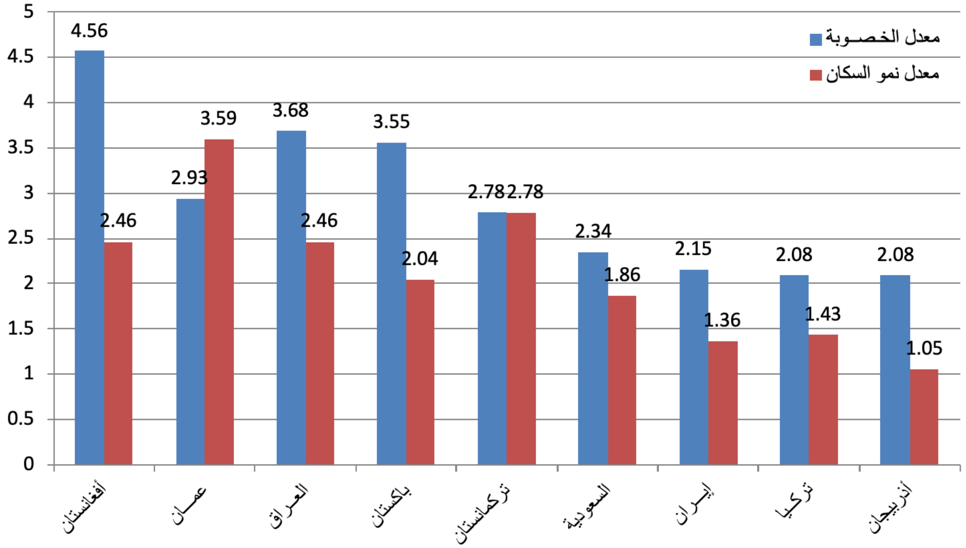

Source: UN Department of Economic and Social Affairs, *https://cutt.us/0Fi9M*

بالنسبة إلى التأثير على توازُن القُوى وعلى نفوذ إيران الإقليمي، من المُحتمَل أن يؤدِّي انخفاض معدَّلات نمو السكان واتّجاه هيكلهم العُمري نحو الشيخوخة، وما سوف يترتَّب على هذا بالضرورة من تراجُع في حجم الفئات السُّكّانية الشابّة التي في سنّ التجنيد، إلى انخفاض قُدرة النظام الإيراني على رفد المؤسَّسة العسكريّة الضخمة، ذات الأجنحة المتنوِّعة من جيش نظامي وحرس ثوري وقُوى أمن داخلي، وما يرتبط بهذه المؤسَّسة من ميليشيات عديدة تنشط خارج الحدود الإيرانيّة، بالعناصر البشرية اللازمة للحفاظ على قُدراتها التعبوية وإمكانياتها البشرية الحاليَّة. كما من المتوقَّع أن يؤدِّي تزايُد الضغوط الاقتصاديّة المرتبطة بعدم التناسُب بين القُدرات الاقتصاديّة والتنموية وحجم السُّكّان الحالي، وكذلك تزايُد الأعباء المالية المترتِّبة على ارتفاع معدَّلات الإعالة في المستقبل القريب، مع اتّجاه هيكل السُّكّان نحو الشيخوخة، إلى تقلُّص نسبي في حجم الإنفاق على المؤسَّسة العسكريّة، والميليشيات الخارجية المرتبطة بها، وعلى برامج التطوير العسكريّة، وصفقات التسلُّح الضخمة؛ الأمر الذي سيؤدِّي على المدى المتوسِّط والبعيد إلى حدوث تغييرات ملموسة في توازُن القُوى العسكريّة في المنطقة لغير صالح إيران، ولصالح الأطراف الإقليميّة الأُخرى، التي يتّسم بعضها بارتفاع نسبي لمعدَّلات النمو السُّكّاني ويحظى بهياكل سُكّانية شابّة تتيحُ إمكانيات تعبوية عسكريّة أكبر، ويتمتَّع بعضها

الآخر بقُدرات اقتصادية أو مالية أفضل تتيحُ فرص تسلُّح أكثر بالمقارنة مع إيران.

هذا الوضع من المُحتمَل أنٍ تكون له انعكاساتٌ مهمَّة على نفوذ إيران الإقليمي، حيث من المفترض أن يشكل ضغطًا كبيرًا على نظامها الحاكم؛ الأمر الذي قد يدفعه إلى تقليص أدواره وأنشطته الخارجية الرامية إلى الهيمنة على بعض دول الجوار، والهادفة إلى التأثير على التوازُنات القائمة في المنطقة، بما يخدم مصالحه، وبالتالي إيقاف، أو على الأقلّ تقليل، دعمه المالي والعسكري للتنظيمات السياسيّة والميليشيات الموالية له في الخارج، ولا سيّما في العراق وسوريا ولبنان واليمن، على نحو يمكنُ أن يسهم في الحدّ من النفوذ الإيراني في المنطقة، ويحوِّل إيران على المدى المتوسِّط أو البعيد من قوَّة إقليميّة طموحة تتصارع من أجل التأثير الفعَّال والتمدُّد خارج حدودها، إلى دولة إقليميّة عادية وقانعة تعمل على التكيُّف من أجل البقاء.

شكل (5): هيكل الهرم السكاني الإيراني مقارنةً مع بعض دول الجوار (2020م)

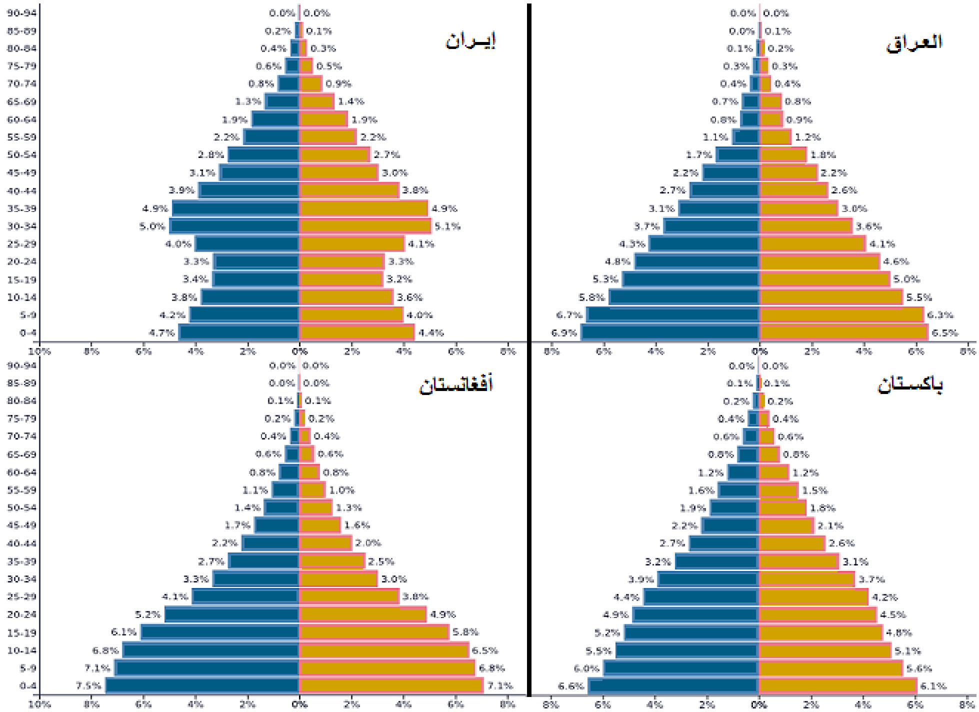

source: Population Pyramids of the World, *https://cutt.us/nG8id*

ومِن حيث التأثير على الاستقرار الإقليمي، فمِن المُحتمَل أن يكون للمسألة السُكّانية الإيرانيّة تأثيران متعارضان على الاستقرار السياسي في المنطقة. فمِن جانب، فإنَّ

الضغوط والمشكلات التنموية الناجمة عن التحوُّلات الديمغرافية وما قد يترتَّب عليها من تغييرات في توازُن القُوى لغير صالح إيران، وتراجُع تدخُّلاتها الخارجية وانحسار أنشطتها الهادفة إلى توسيع النفوذ، كنتيجة لانكفائها على نفسها وانشغالها بمواجهة التحدِّيات والمشكلات الداخلية، من شأنها أن تسهم في حلّ الأزمات وتسوية بعض الصراعات الناجمة عن الأنشطة التدخُّلية الإيرانيّة، وبالتالي تهدئة حالة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة. وكذلك يمكنُ أن تسهم تلك الضغوط التنموية في دفع النظام الإيراني إلى تغيير سلوكياته المثيرة للتوتُّرات، رغبةً في التخلُّص من العقوبات الدوليّة المفروضة عليه حاليًّا، وتجنُّبًا لمزيد من العقوبات في المستقبل، ومِن شأن هذا التغيير أن يصُبّ في مصلحة الاستقرار الإقليمي.

من جانبٍ آخر، من المفترض أن تؤدِّي الضغوط الناجمة عن عدم التناسُب بين الموارد المتاحة، خاصَّةً الموارد المائية، والحجم الحالي للسُكّان في إيران (والذي ينادي قادة النظام الحاكم بزيادته)، إلى الإضرار بالاستقرار الإقليمي، حيث من المُحتمَل أن تؤدِّي أزمة المياه إلى تفاقُم المشكلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة والأمنيّة على المستوى الداخلي؛ نتيجةً لإمكانية تصاعُد حدَّة الخلافات القائمة حاليًّا حول توزيع المياه على المناطق الإيرانيّة، مع احتماليَّة امتداد آثار هذه المشكلات إلى الدول المجاورة، فضلًا عن إمكانية تسبُّب تلك الأزمة في تصاعُد التوتُّرات والنزاعات بين إيران وجيرانها حول مصادر المياه، لتصل إلى حدّ المواجهات المسلَّحة. وقد بدأت نُذر هذا التصعيد بالظهور منذ سنوات، مع تزايُد التجاذُبات والخلافات بين إيران من جهة، وكُلٍّ من تركيا والعراق وأفغانستان من جهة أُخرى، حول اقتسام مياه الأنهار المشتركة بين هذه الدول، وتصاعُد الاتّهامات المتبادلةً بتقييد تدفُّقات مياه تلك الأنهار[28].

أمّا من حيث التأثير على طبيعة التنافُس الإقليمي ومجالاته، من المُحتمَل أن تسهم التحوُّلات الديمغرافية في إيران إلى التأثير على طبيعة التنافُس الإقليمي، بتحويله من التركيز على المجالات السياسيّة والإستراتيجية نحو مزيدٍ من التركيز على القضايا والمصالح الاقتصاديّة. ففي ظلّ تزايُد الضغوط والتحدِّياتً التنموية المترتِّبة على تلك التحوُّلات الديمغرافية، ومع اضطرار النظام الحاكم إلى الاستجابة لهذه الضغوط، وفي محاولة للاستفادة من مرحلة الفُرصة الديمغرافية التي دخلتها إيران منذ عام 2005م، من المفترض أن تتزايد المساعي الإيرانيّة إلى تحقيق أكبر قدرٍ ممكن من المكاسب الاقتصاديّة؛ بهدف تحقيق التوازُن بين حجم السُكّان وحجم المواردِ المالية؛ الأمر الذي من المُحتمَل أن يؤدِّي إلى تصاعُد حدَّة التنافُس بين إيران ودول الجوار حول المصالح الاقتصاديّة. وعلى ما يبدو، فإنَّ التحوُّل في طبيعة التنافُس الإقليمي باتّجاه مزيد من التركيز على المصالح الاقتصاديّة قد بدأ بالفعل منذ فترة، وهو ما يتّضح من التنافُس حول مسارات أنابيب النِّفط والغاز من منطقة الخليج العربي إلى باكستان والهند، أو

التنافُس بين إيران وتركيا حول مسارات نقل النِّفط والغاز من دول وسط آسيا إلى أوروبا، وكذلك التنافُس في مجالِ مسارات النقل البرِّي والبحري (مثل: ممرّ الشمال-الجنوب بين وسط آسيا وإيران وصولاً إلى الهند عبر ميناء تشابهار، والممرّ الأوسط عبر بحر قزوين، والممرّ الاقتصادي الباكستاني-الصيني، وطريق الحرير الجديد).

خلاصة

على مدى العقود الأربعة الماضية، تبنَّى النظام الحاكم في إيران سياسةً سُكّانية متقلِّبة. وقد تمكَّنت هذه السياسة في إحدى مراحلها من تحقيق هدفها بخفض مستويات الخصوبة ومعدَّلات نمو السُكّان، لكنّها أخفقت في ضبط هذا الخفض على نحو يحقِّق التناسُب بين النمو السُكّاني والتنمية الاقتصاديّة، ويضمن بقاء الهيكل السُكّاني الإيراني متوازنًا على المديَيْن المتوسِّط والبعيد؛ الأمر الذي بدا معه النظام الحاكم مفتقرًا إلى الفعاليَّة في التعامُل مع التحوُّلات الديمغرافية، وما تفرضه من تحدِّيات ومعضلات تنموية، فلا هو قادر على الدفع باتّجاه زيادة معَّدلات نمو السُكّان تجنُّبًا لشيخوخة الهيكل السُكّاني وما قد تحمله من انعكاسات مستقبلية على معدَّلات الإعالة وعلى القُدرة التشغيلية للاقتصاد وعلى مكانة إيران الجيوسياسيّة، ولا هو قادر على تحقيق مستويات تنموية ملائمة تلبِّي متطلبَّات السُكّان بحجمهم الحالي، ولا هو قادر كذلك على استغلال ما يتيحهُ التحوُّل الديمغرافي في إيران حاليًّا من إمكانيات، في ظلّ ما يُعرَف بـ«نافذة الفُرصة الديمغرافية». هذا الوضع، فضلًا عن تأثيراته الداخلية على مصداقية النظام الحاكم وشرعيّته واستقراره، يحمل أيضًا انعكاسات على المستوى الإقليمي في ظلّ احتماليَّة تأثيره على توازُن القُوى، وعلى الاستقرار وطبيعة التنافُس في المنطقة. وهي تأثيرات في مجملها ليست في صالح إيران؛ الأمر الذي يضعها أمام خِيارين أيسرهما صعب، وهُما: إمّا تجاهُل التحدِّيات التنموية والسياسيّة التي تفرضها المسألة السُكّانية، والاستمرار في صراعاتها الإقليميّة الصفرية، أو تغيير نهجها السياسي الخارجي وتصفية صراعاتها من أجل التفرُّغ للتعامُل مع المعضلات، التي تفرضها التحوُّلات السُكّانية والضغوط التنموية المرتبطة بها. وبالطبع تعتمد ماهية الخِيار الذي سوف يسود على ما إذا كان قادة النظام الحاكم سيعطون الأولوية في المستقبل للاعتبارات الأيديولوجية الثورية أم للمصالح الاقتصاديّة للشعب الإيراني، والتي تتطلَّب الاندماج والتعايُش والتعاون بدلاً من التصارُع.

المراجع والمصادر

(1) Homa Hoodfar & Samad Assadpour, "The Politics of Population Policy in the Islamic Republic of Iran", *Studies in Family Planning*, (Vol. 31, No. 1, March 2000), 19.
(2) Richard Cincotta & Karim Sadjadpour, Iran in Transition: The Implications of the Islamic Republic's Changing Demographics, Carnegie Endowment for International Peace, (December 18, 2017), accessed 26 Jan, 2021. *https://cutt.us/37gvl.*
(3) Homa Hoodfar & Samad Assadpour, "The Politics of Population Policy ..", *Ibid.*, 20-22.
(4) Richard Cincotta & Karim Sadjadpour, *Iran in Transition, Ibid.*
(5) Mohammad Jalal Abbasi-Shavazi et. al., *The Fertility Transition in Iran: Revolution and Reproduction*, (London and New York: Springer, 2009), 4.
(6) Homa Hoodfar & Samad Assadpour, The Politics of Population Policy ..", *Ibid.*, p. 22.
(7) *bid.*, 22.
(8) Mohammad Jalal *Abbasi-Shavazi (et. al.), The Fertility Transition in Iran*, *Ibid.*, p4.
(9) Homa Hoodfar & Samad Assadpour, The Politics of Population Policy *..", Ibid.*,. 22-26.
(10) Mohammad Jalal Abbasi-Shavazi (et. al.), The Fertility Transition in Iran, *Ibid.*, 27-28.
(11) Hatam Hosseini, *Demographic Transition, Window of Opportunity, and Population Bonus: Toward a New Population Policy in Iran*, Paper Presented at the European Population Conference, (Stockholm, Sweden, 13-16 June 2012), 7.
(12) The World Bank, Population Growth – Iran, accessed 29 Jan. 2021, *https://cutt.us/RuDwd.*
(13) مركز آمار ايران، نرخ رشد جمعيت، درگاه ملى آمار، (1395ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 29 يناير 2021م، *https://cutt.us/McLql.*
(14) The Associated Press, Iran's Leader Introduces Plan to Encourage Population Growth by Paying Families, (July 27, 2010), accessed 30 Jan. 2021, *https://cutt.us/H1sFv.*
(15) Yeganeh Torbati, "Iran aims for baby boom, but are Iranians in the mood?", Reuters, (November 14, 2012), accessed 30 Jan. 2021, *https://cutt.us/Ea5tQ.*
(16) جامعه خبرى تحليلى الف، رهبر انقلاب: پيرى جمعيت از همه خطرات بزرگ‌تر است/ مسئله فرزندآورى در خانواده اولويت دارد، (1 مرداد 1399ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 30 يناير 2021م، *https://www.alef.ir/news/3990501191.html.*
(17) Hatam Hosseini, Demographic Transition, Window of Opportunity, and Population Bonus*, Ibid.,* 13.
(18) Farzaneh Roudi (et. al.), *Iran's Population Dynamics and Demographic Window of Opportunity*, Working Paper 4, Stanford Iran 2040 Project, (Stanford University, October 2017), 15-23.
(19) Richard Cincotta & Karim Sadjadpour, Iran in Transition*. Ibid.*
(20) *Ibid.*
(21) آرين افخمى، بحران آب؛ زنگ خطرى كه شنيده نمى‌شود، خبرگزارى دانشجويان ايران ايسنا، (18 ارديبهشت 1397ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 03 فبراير 2021م، *https://www.isna.ir/news/97021608554/.*
(22) Safar Ghaedrahmati & Moslem Zarghamfard, "Housing policy and demographic changes: the case of Iran", *International Journal of Housing Markets and Analysis*, (Vol. 14, No. 1, February 2020), 1-13.
(23) پايگاه بين‌المللى همكارى‌هاى خبرى شيعه، 19 ميليون ايرانى در بن بست "حاشيه نشيني"، (9 اسفند 1396ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 02 فبراير 2021م، *https://fa.shafaqna.com/news/534589/.*
(24) Homa Hoodfar & Samad Assadpour*,* The Politics of Population Policy*, Ibid.*, 20.
(25) *bid.,* 20-21.
(26) راديو فردا، *خامنه‌اى*: فرزندآورى نياز حياتى است؛ مركز آمار: كاهش قابل توجه ميل مردم به فرزندآورى، (15 بهمن 1399ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 17 فبراير 2021م، *https://cutt.us/mNUT2.*

(27) جامعه خبری تحلیلی الف، چرا جوانان ایرانی ازدواج نمی کنند/ زنگ خطر برای تجرد میلیون‌ها دختر و پسر به صدا درآمده است، (10 اسفند 1395ه.ش)، تاریخ الاطلاع: 17 فبراير 2021م، *http://old.alef.ir/vdcfe1djcw6djva.igiw.html?449678.*

(28) Ahmad Majidyar, *Water crisis fueling tension between Iran and its neighbors*, Middle East Institute, (Feb 28, 2018), accessed 21 Feb. 2021, *https://cutt.us/n8tpT.*